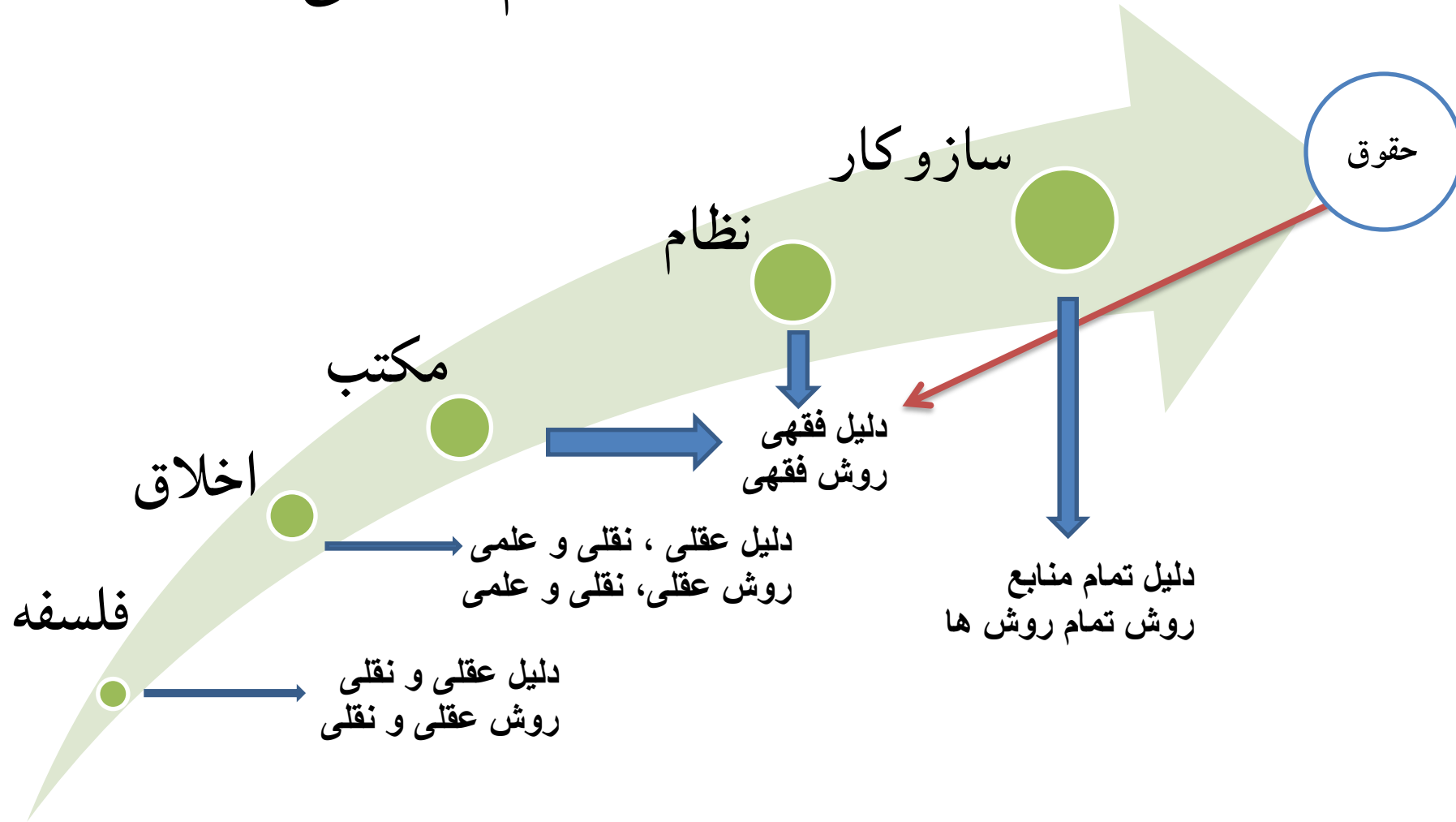


# خارج الفقہ

۱۸-۱۲-۹۵ فقہ اکبر (مکاتب و نظام ها ۲۱

دراسات الاستاذ:  
مهدي الهادي الطهراني

سیستم اسلامی



# روش دستیابی به فلسفه، مکتب، نظام و سازوکار

۱ - استخراج و کشف عناصر دینی.

۲ - تفکیک عناصر جهان شمول از موقعیتی.

۳ - دست یابی به عناصر جهان شمول در وراء عناصر موقعیتی

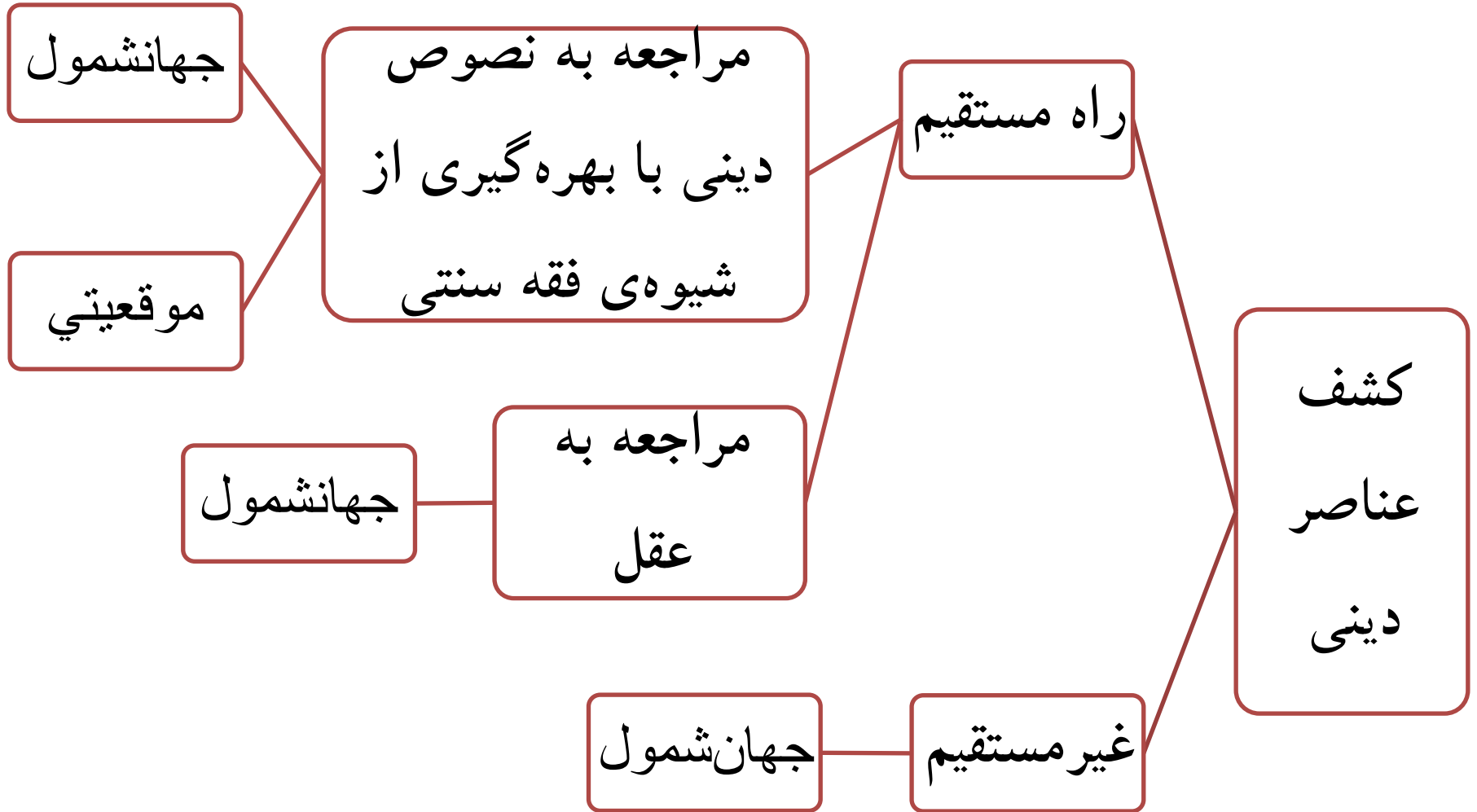
۴ - طبقه بندی عناصر جهان شمول

۵ - هماهنگ سازی عناصر جهان شمول

۶ - طراحی سازوکار بر اساس عناصر جهان شمول.

مراحل  
دستیابی به  
فلسفه، اخلاق  
مکتب، نظام و  
سازوکار

# کشف عناصر دینی



مبانی  
مکتب  
اقتصادی  
اسلام



اهداف  
مکتب  
اقتصادی  
اسلام



مکتب  
اقتصادی  
اسلام

اهداف  
مکتب  
اقتصادی  
اسلام

نظام  
اقتصادی  
اسلام

مبانی  
مکتب  
اقتصادی  
اسلام

اهداف مکتب

اقتصادی

اسلام

مبانی مکتب

اقتصادی

اسلام

تحقق خارجی

مبانی مکتب

اقتصادی

اسلام

اهداف مکتب

اقتصادی

اسلام

تحقیق علمی

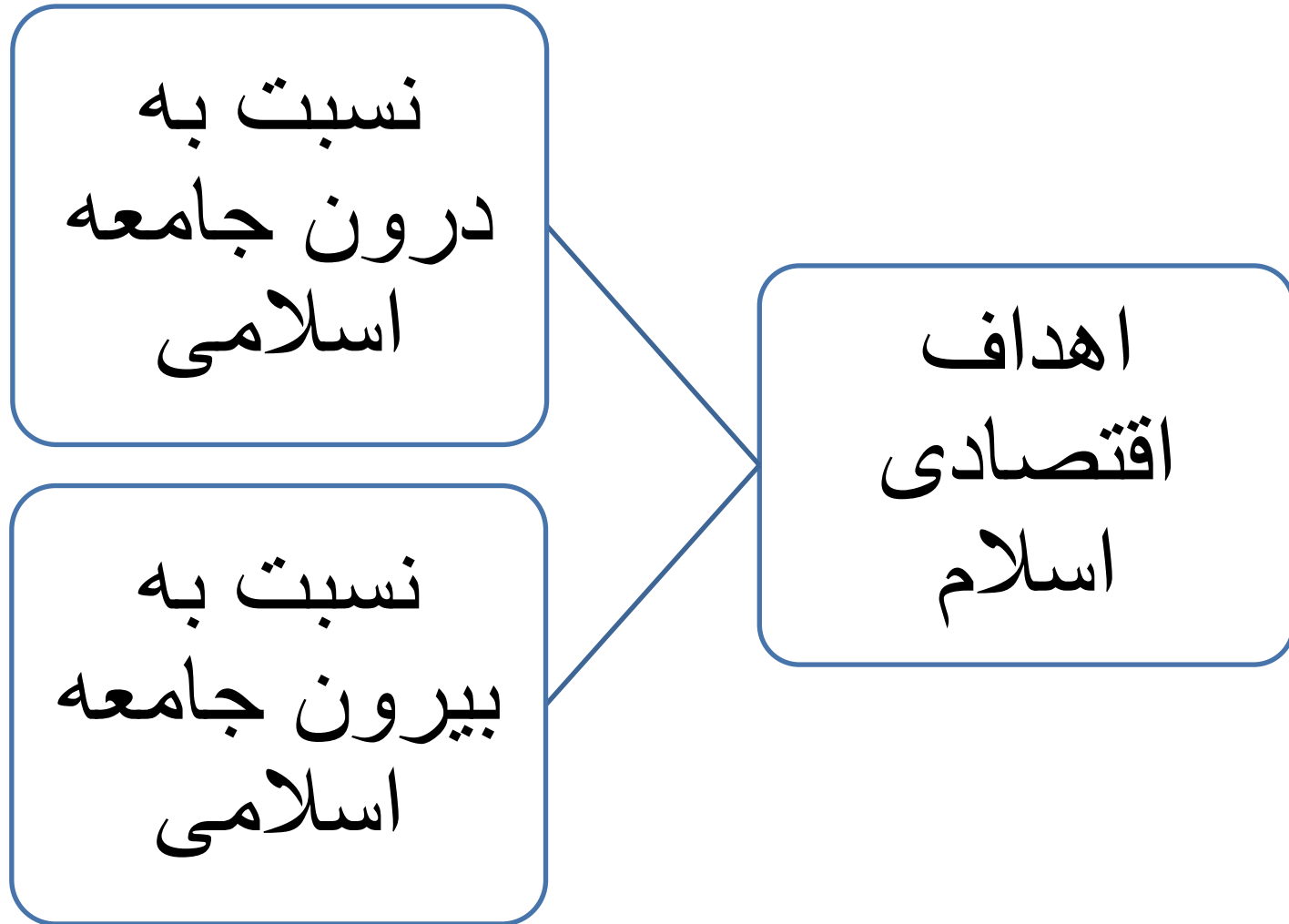


## شاخص اصلی توسعه اسلامی

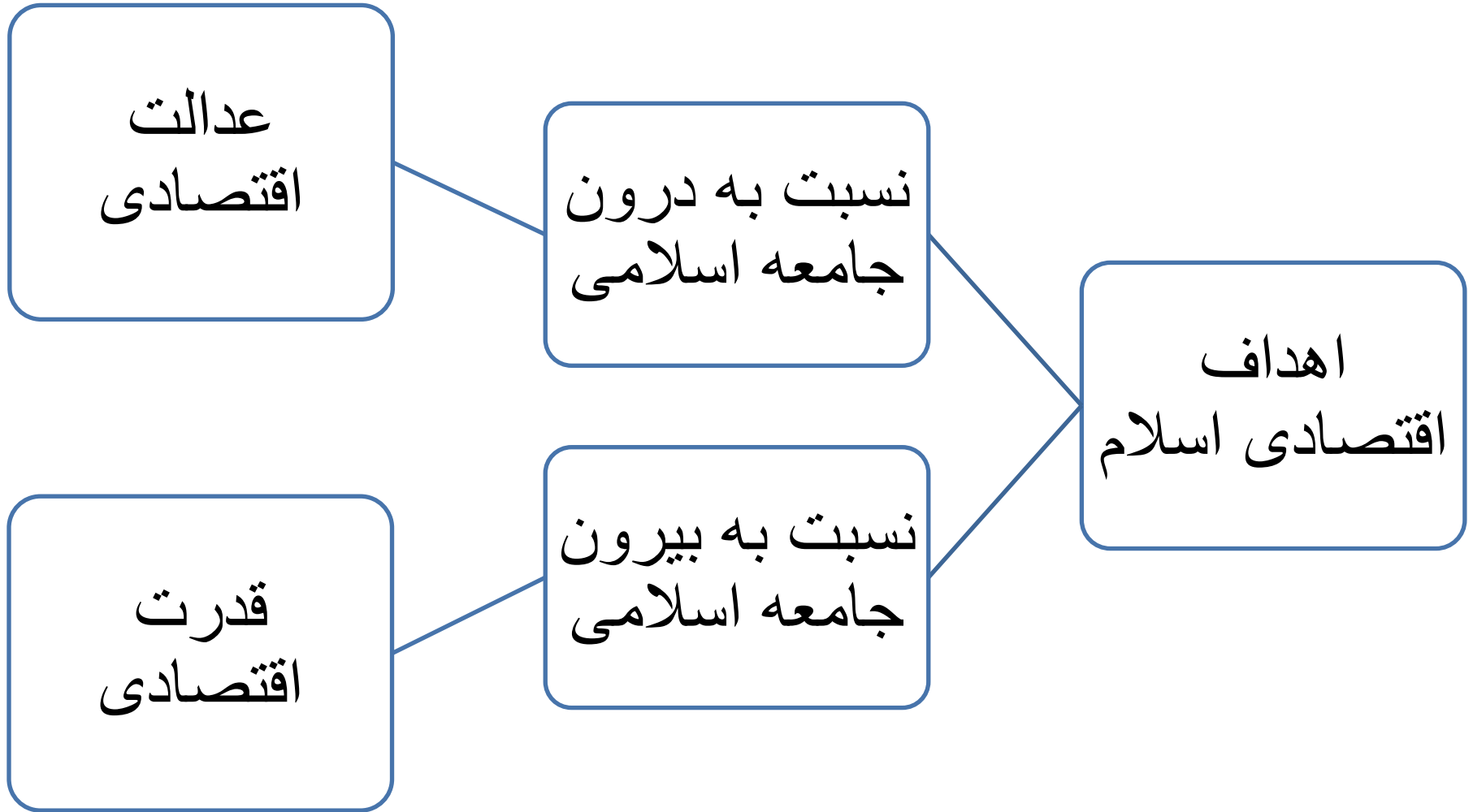
توسعه باور دینی

توسعه رفتار (عمل) دینی

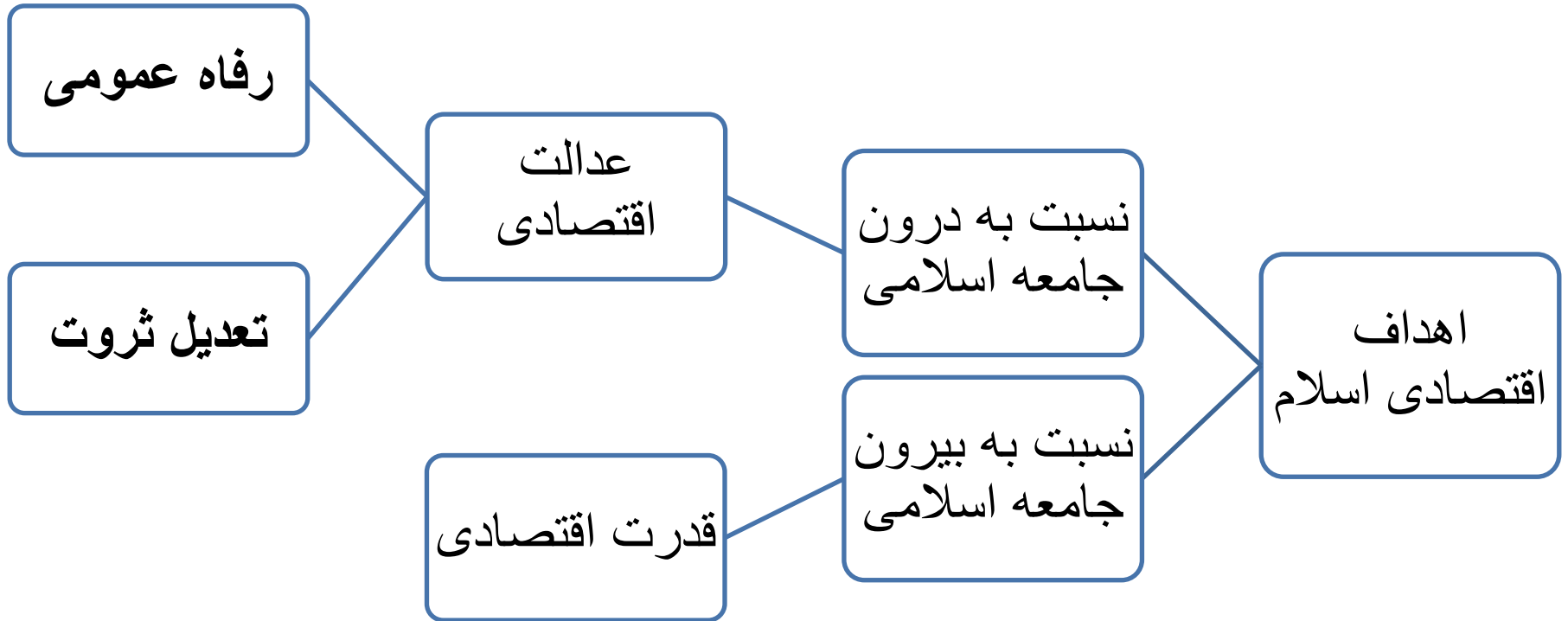
# توسعه یافتگی اقتصادی



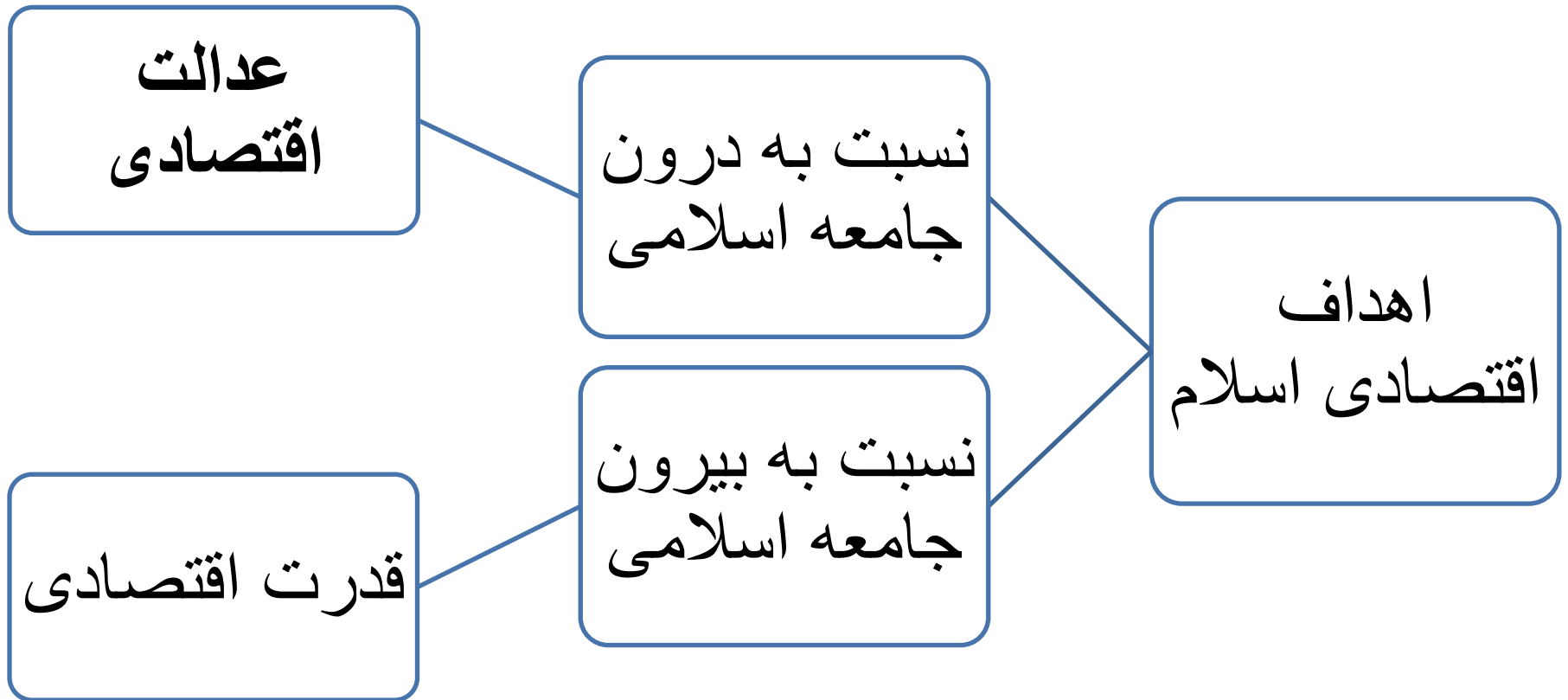
# توسعه یافتگی اقتصادی



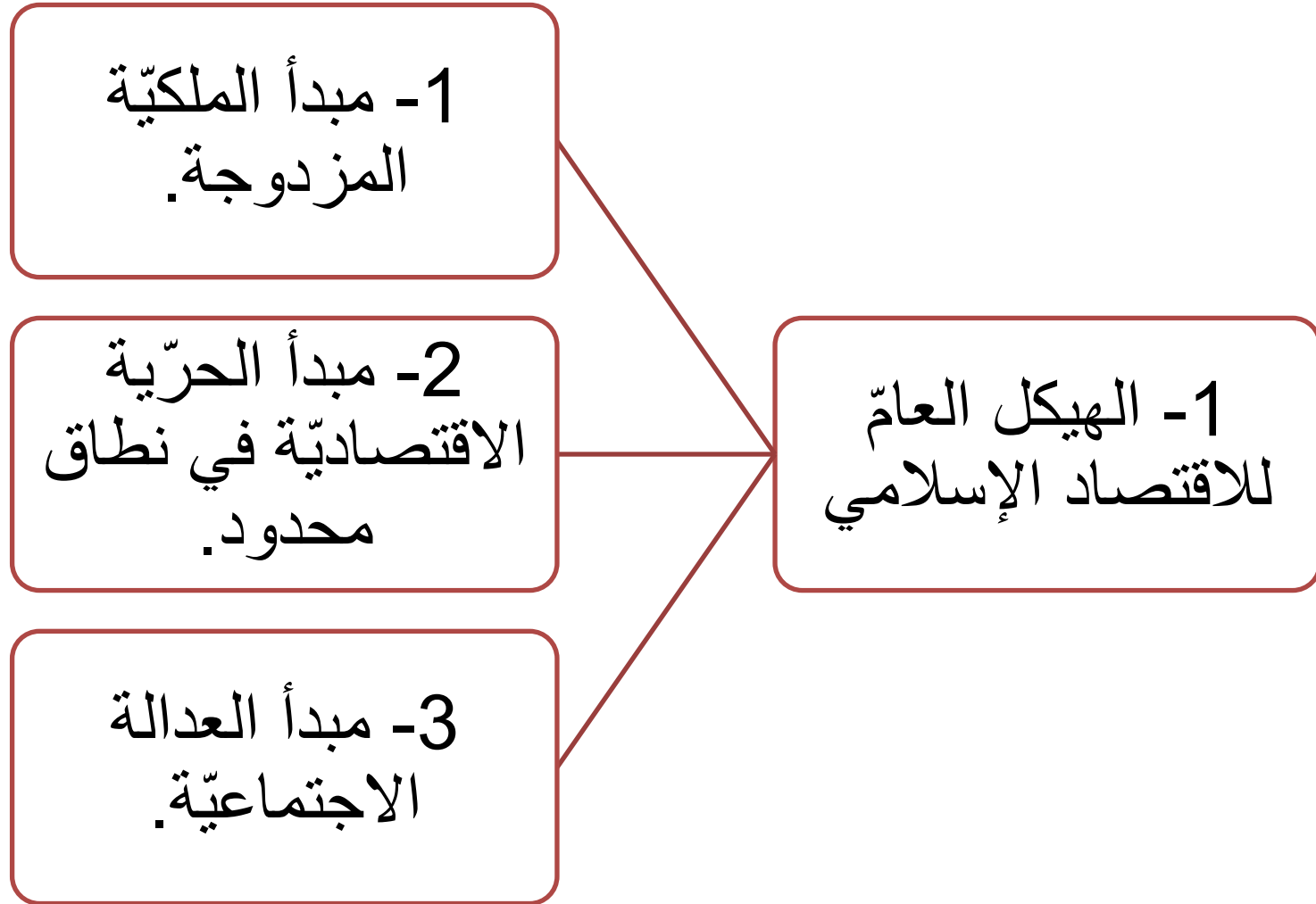
# توسعه یافتگی اقتصادی



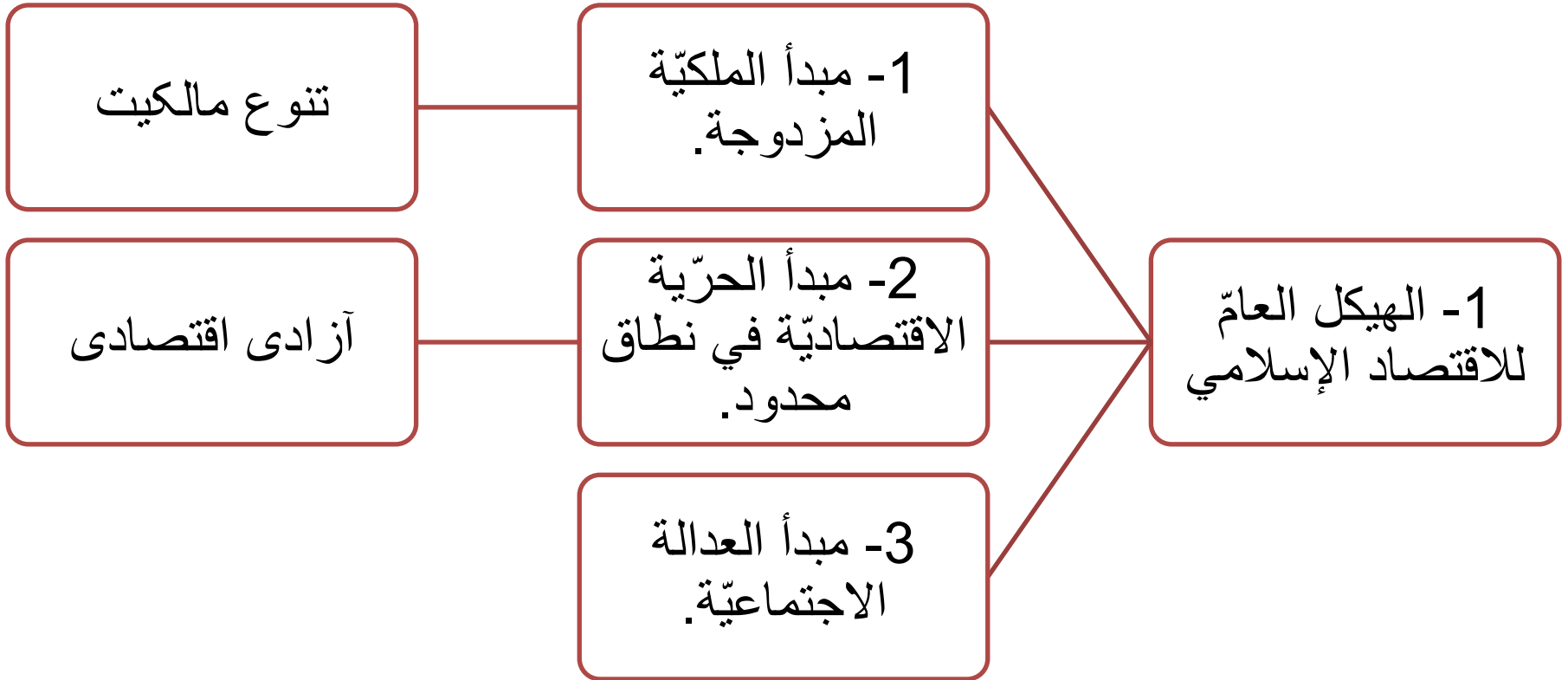
# توسعه یافتگی اقتصادی



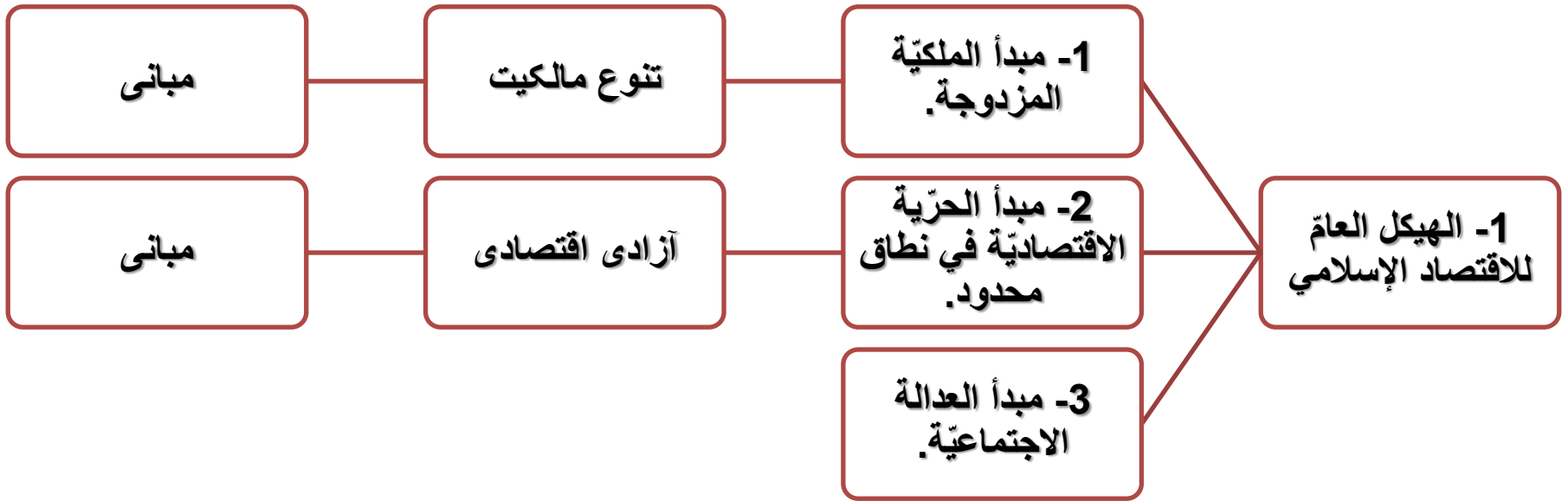
# ١. عدالت اقتصادى



# ١. عدالت اقتصادى

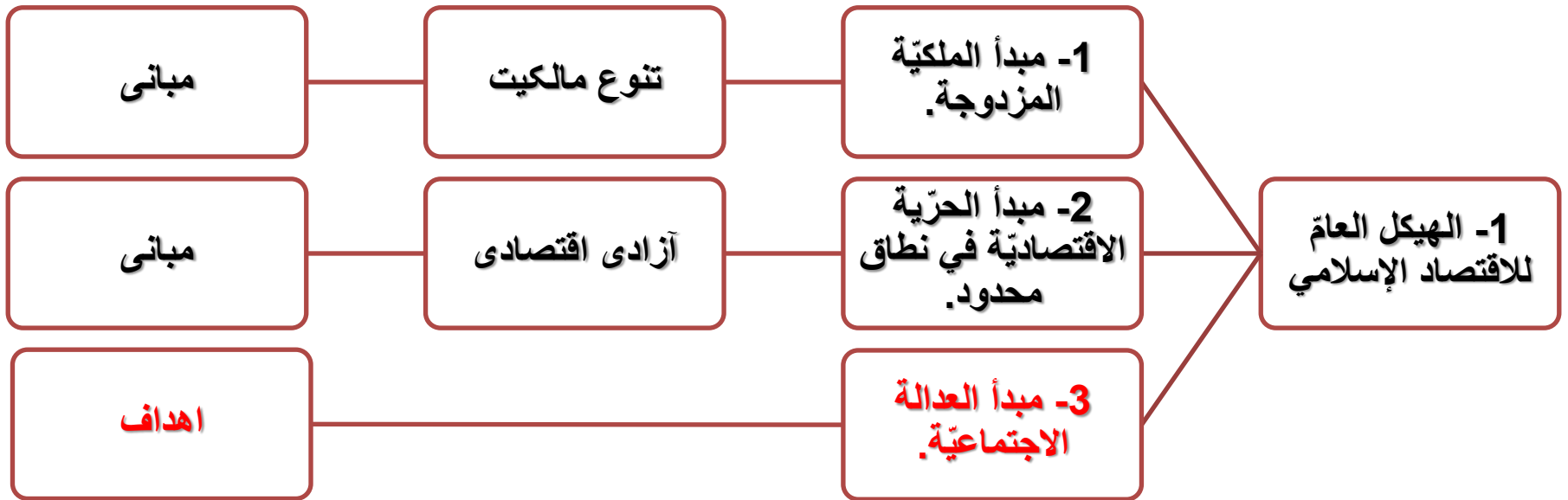


# ١. عدالت اقتصادى





# ١. عدالت اقتصادى

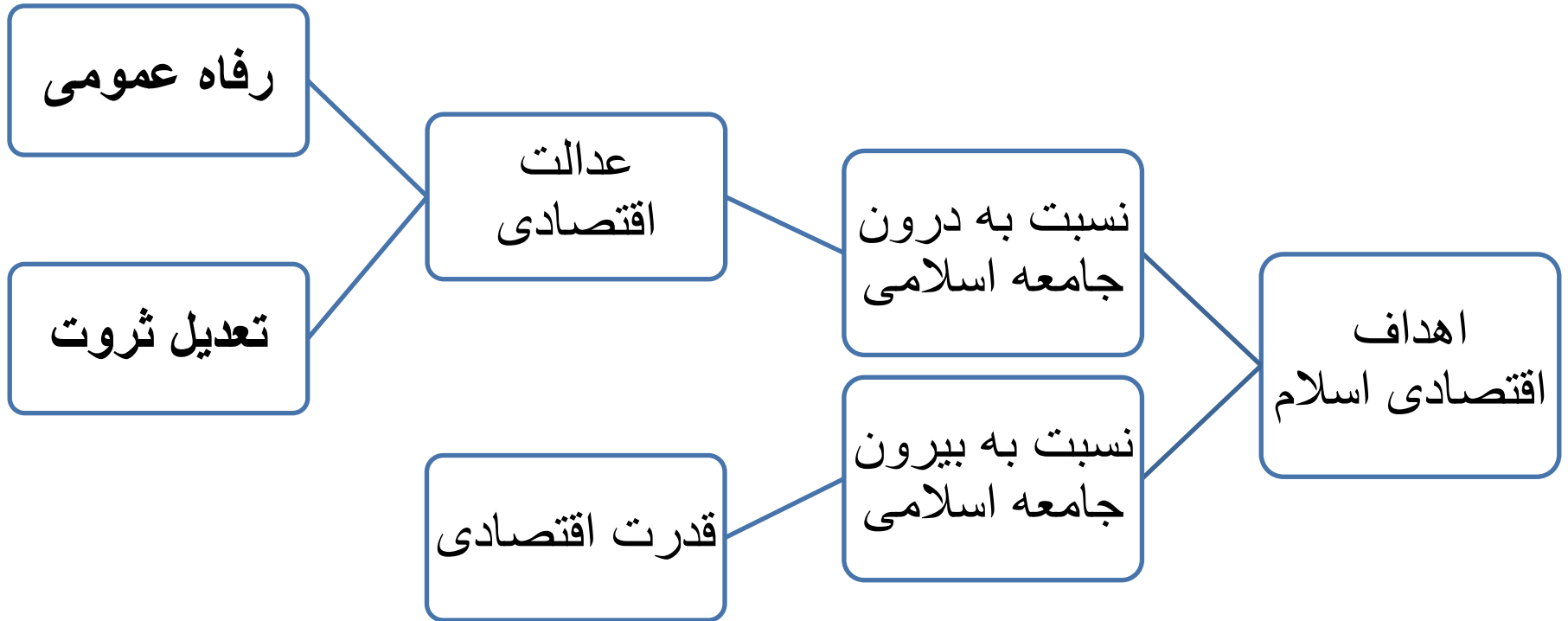


مبدأ التكافل  
العالم.

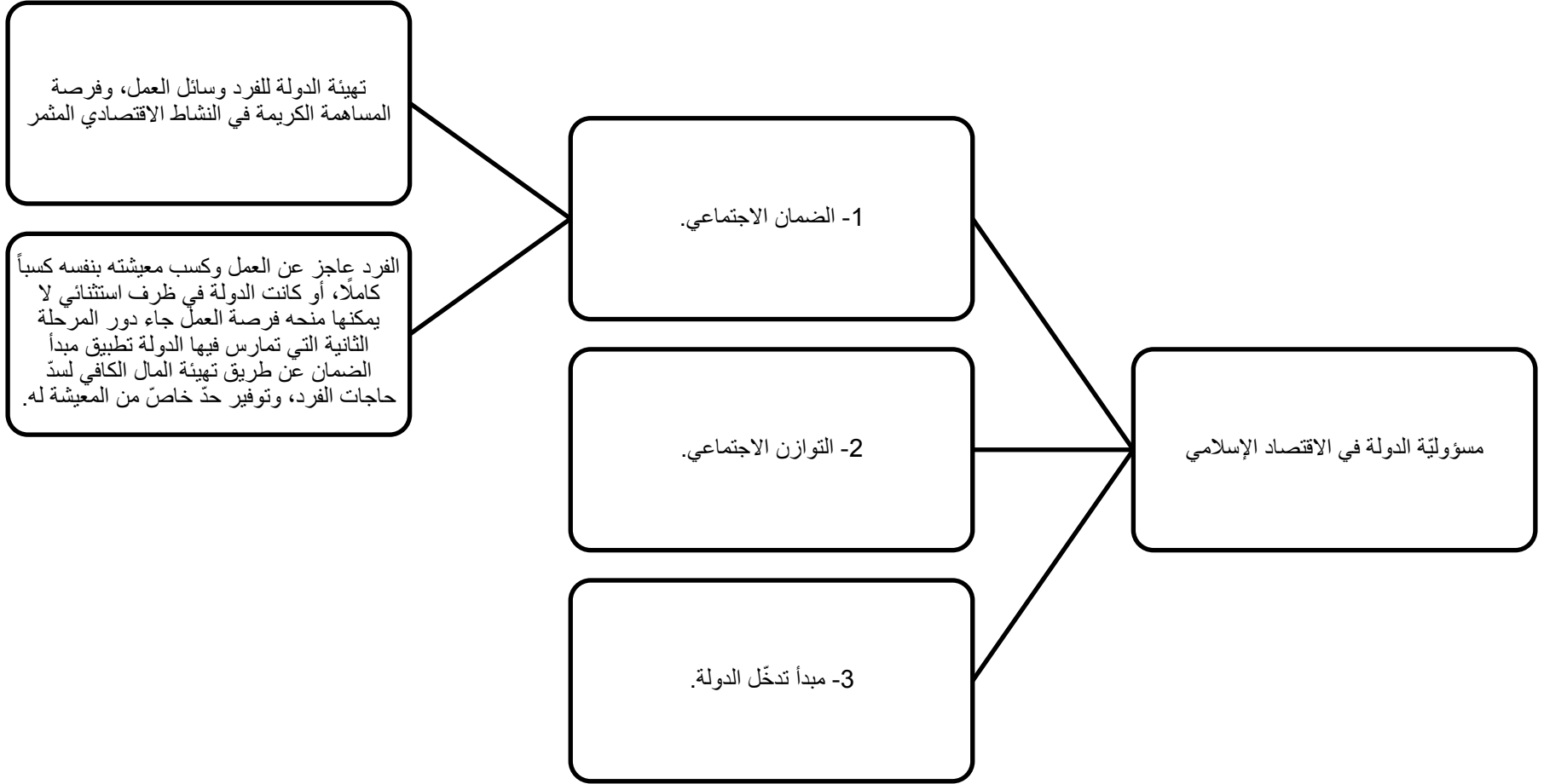
مبدأ التوازن  
الاجتماعي

مبدأ العدالة  
الاجتماعية

# توسعه یافتگی اقتصادی



# ١. عدالت اقتصادي



# ١. عدالت اقتصادي

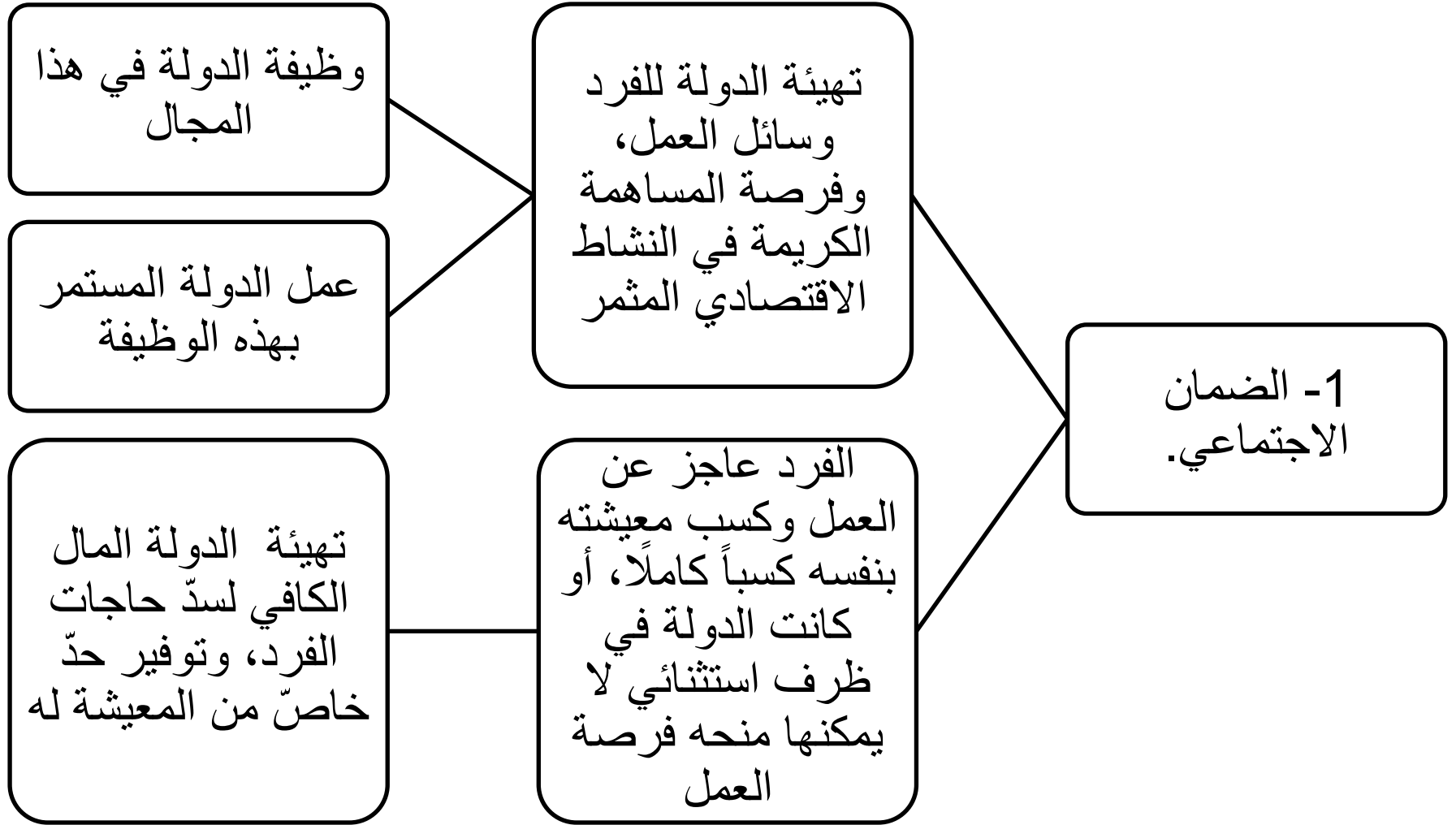
تهيئة الدولة للفرد  
وسائل العمل،  
وفرصة المساهمة  
الكريمة في النشاط  
الاقتصادي المثمر

1- الضمان  
الاجتماعي.

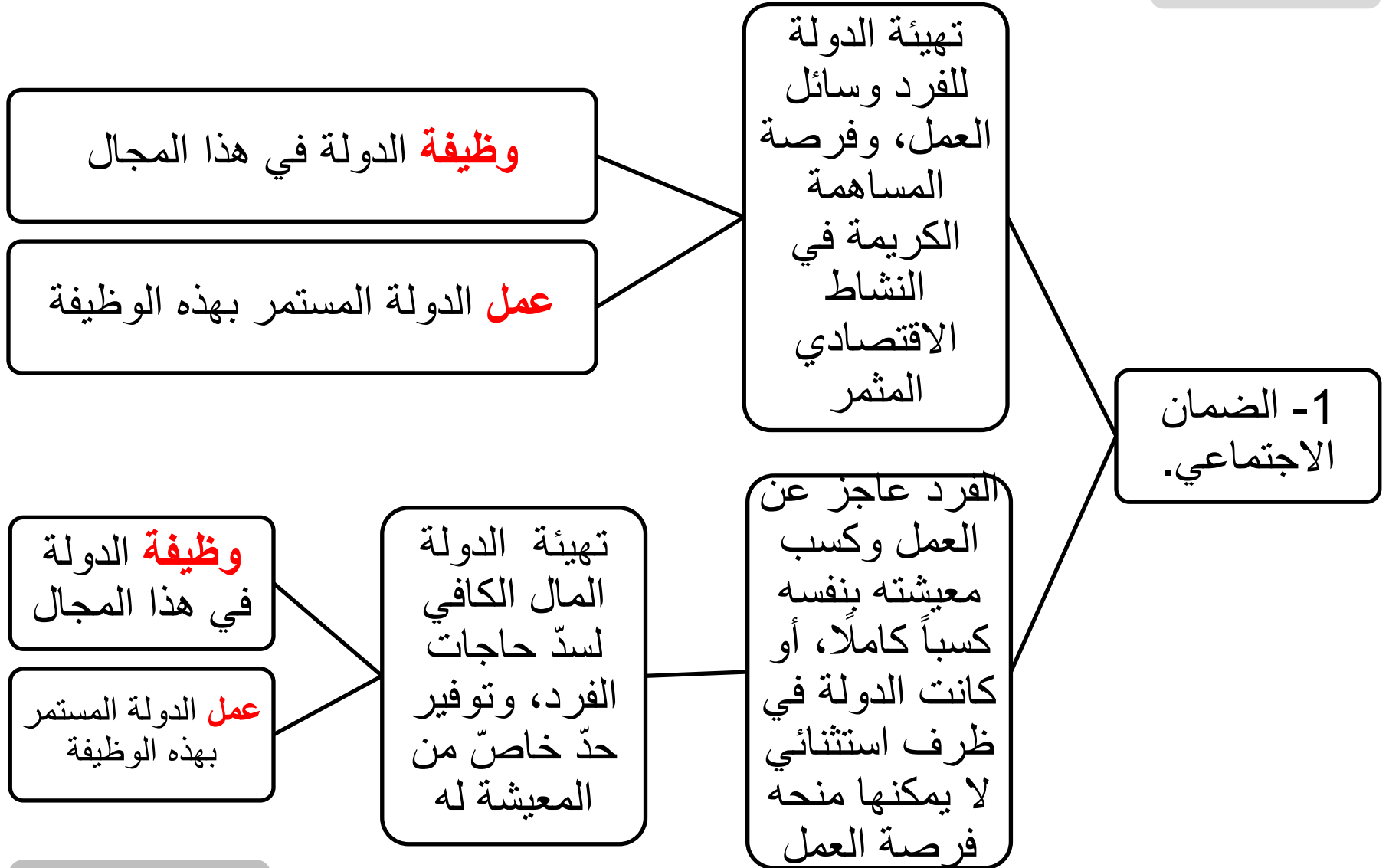
الفرد عاجز عن  
العمل وكسب معيشته  
بنفسه كسباً كاملاً، أو  
كانت الدولة في  
ظرف استثنائي لا  
يمكنها منحه فرصة  
العمل

تهيئة الدولة المال  
الكافي لسدّ حاجات  
الفرد، وتوفير حدّ  
خاصّ من المعيشة له

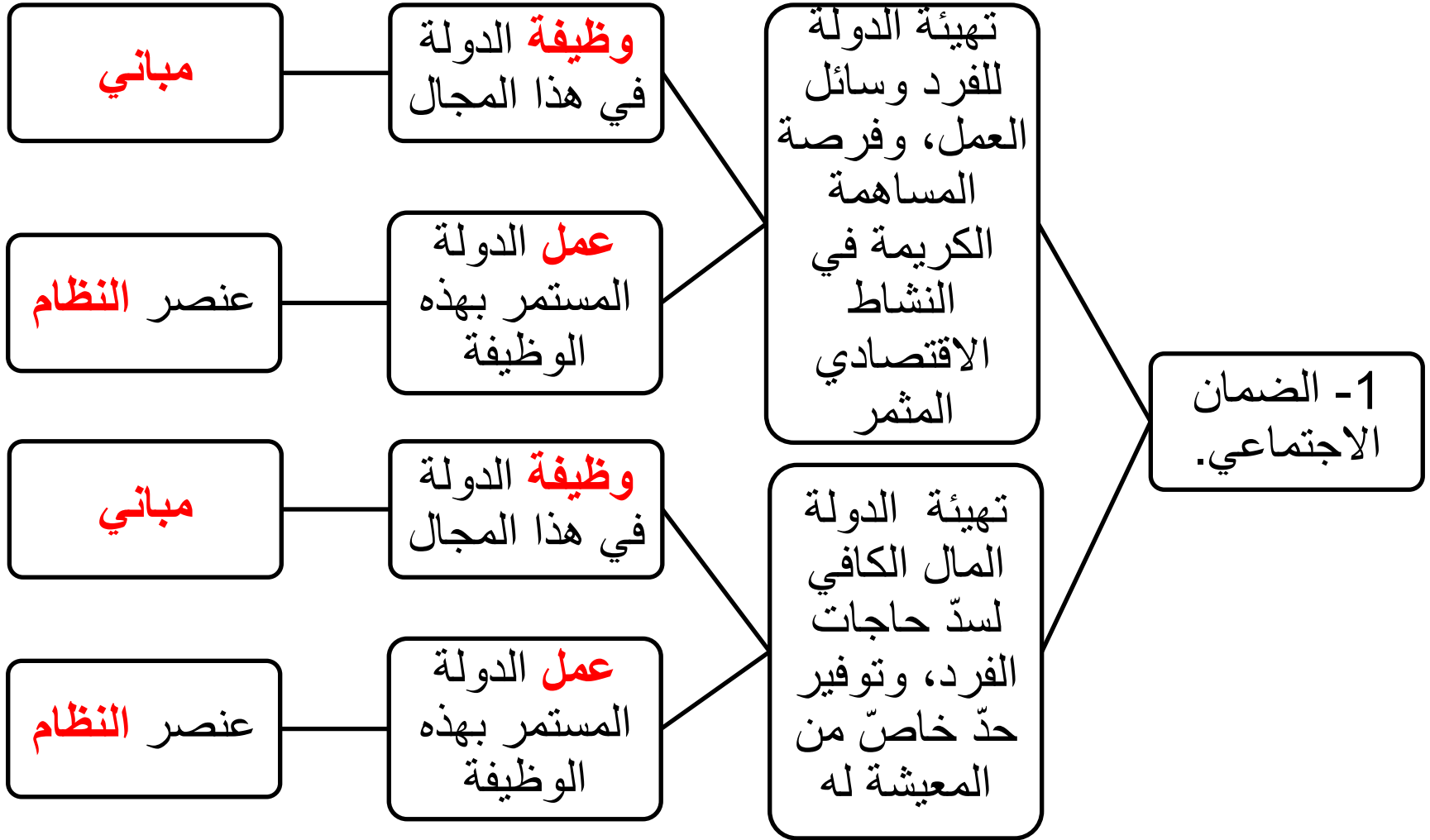
# ١. عدالت اقتصادي



# ١. عدالت اقتصادي

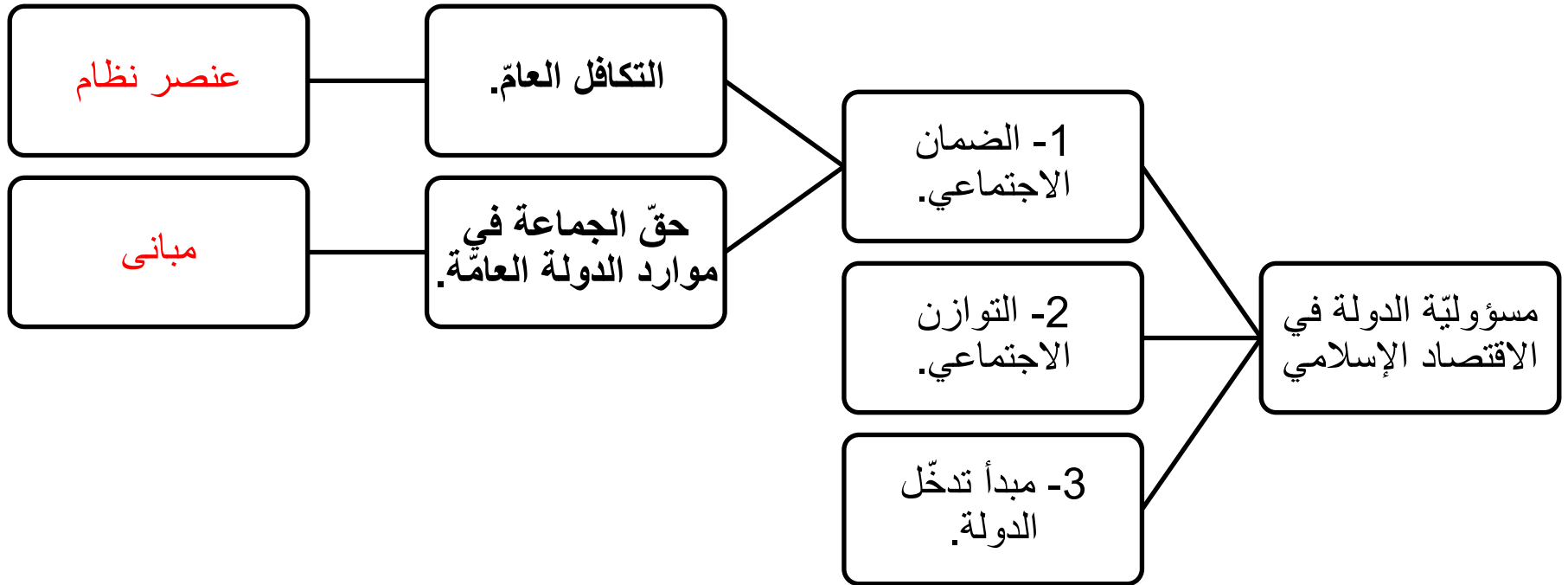


# ١. عدالت اقتصادي

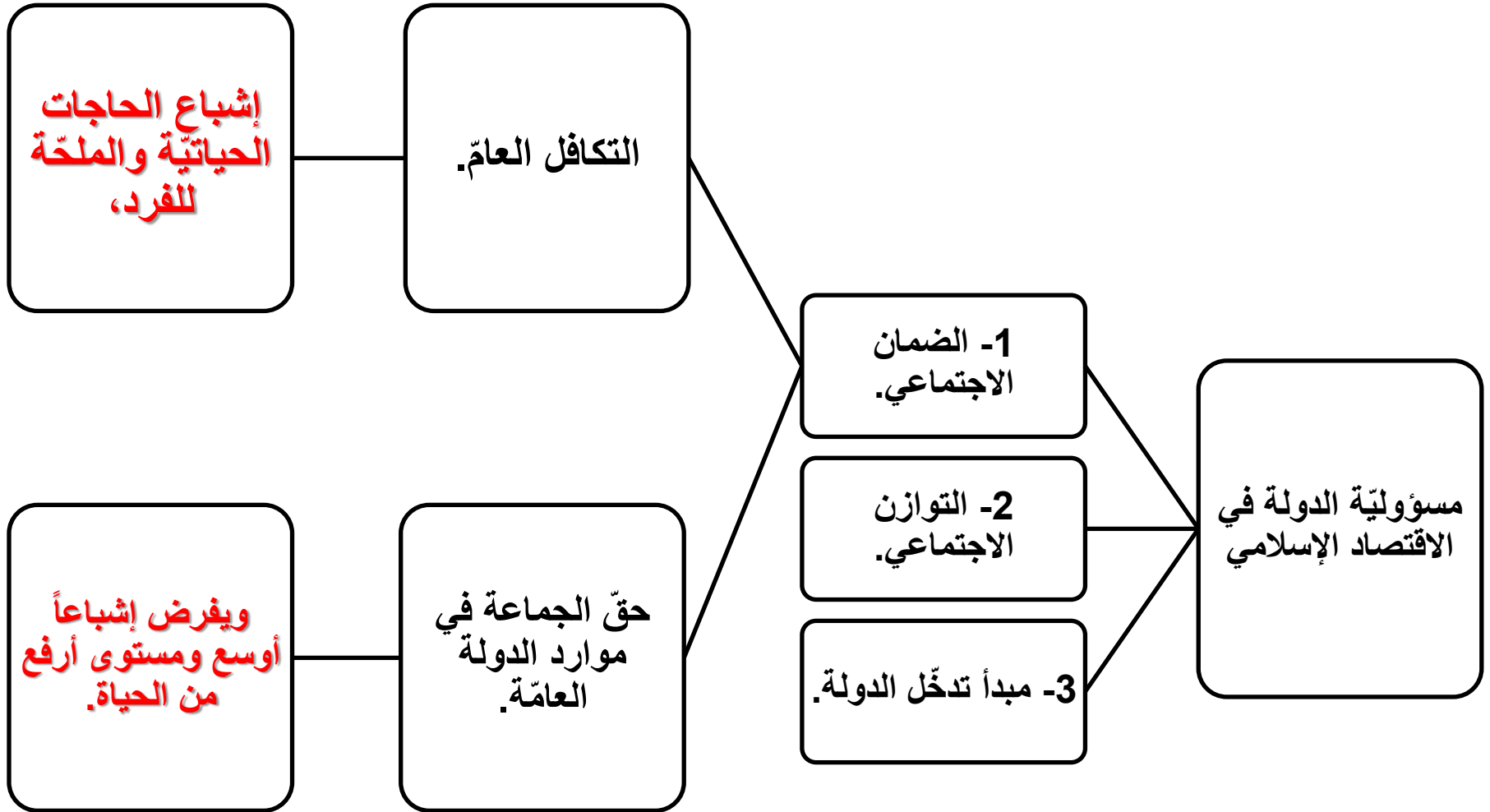




# ١. عدالت اقتصادي



# ١. عدالت اقتصادي

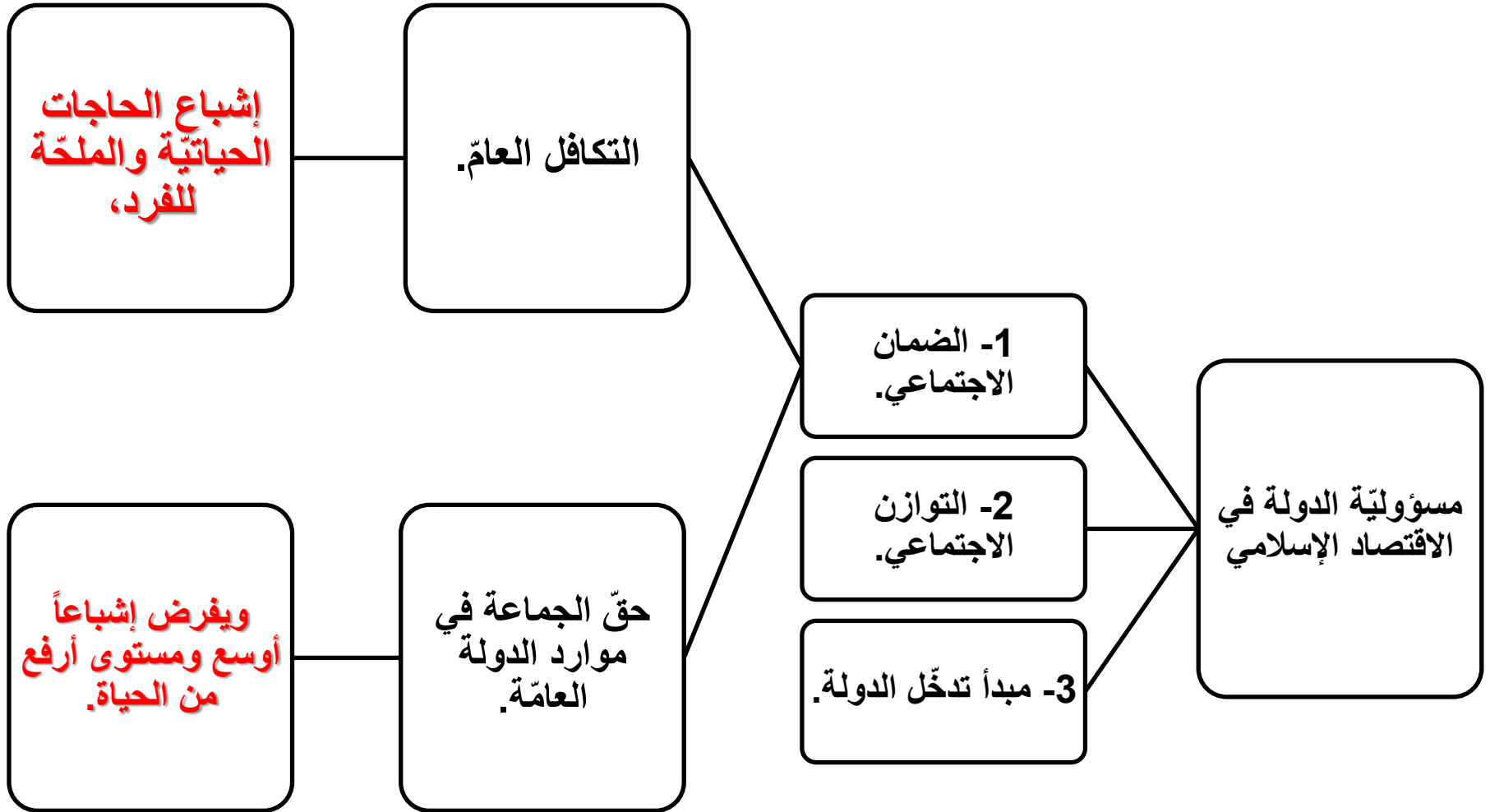


مبدأ التكافل  
العالم.

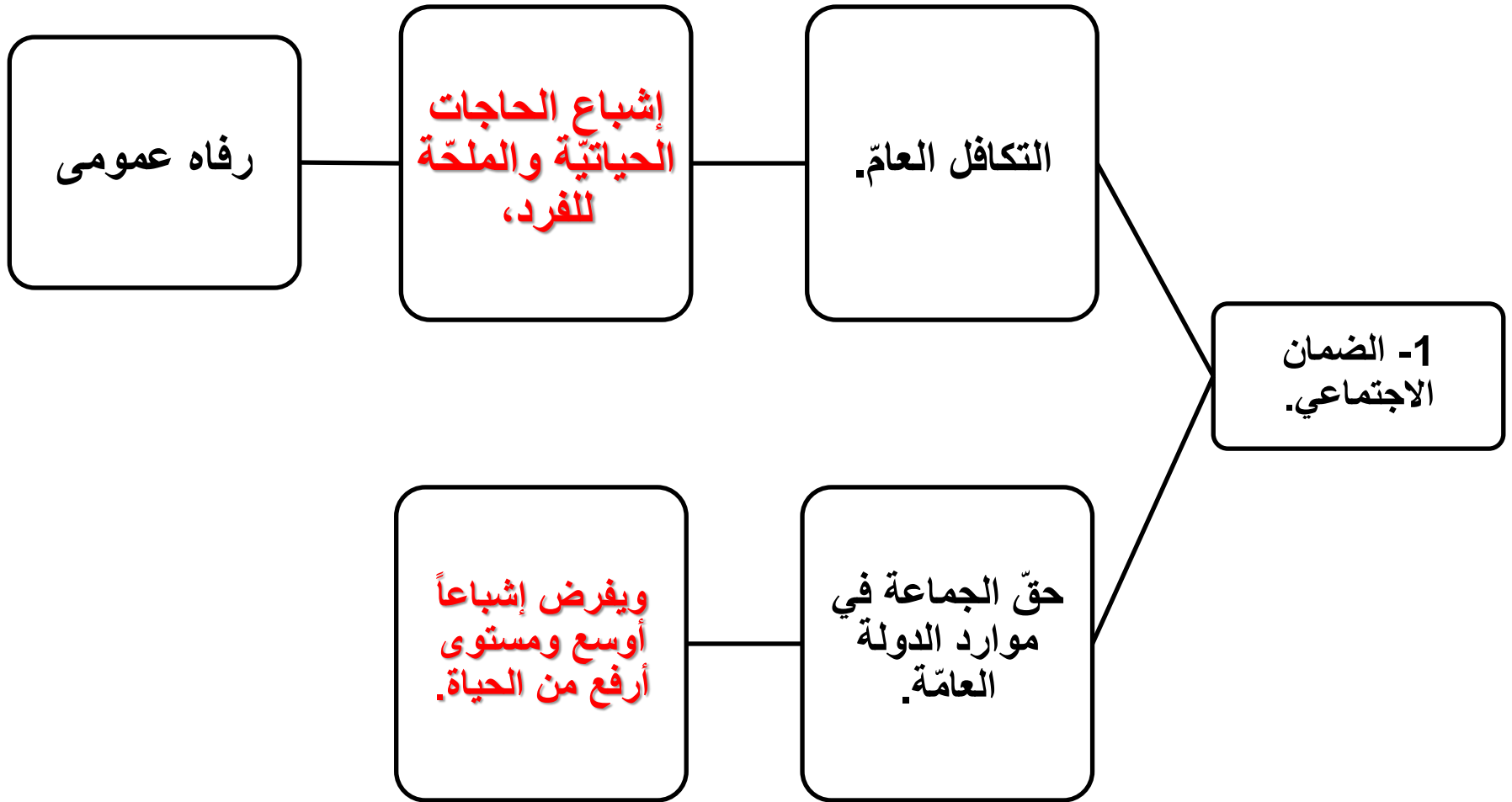
مبدأ التوازن  
الاجتماعي

مبدأ العدالة  
الاجتماعية

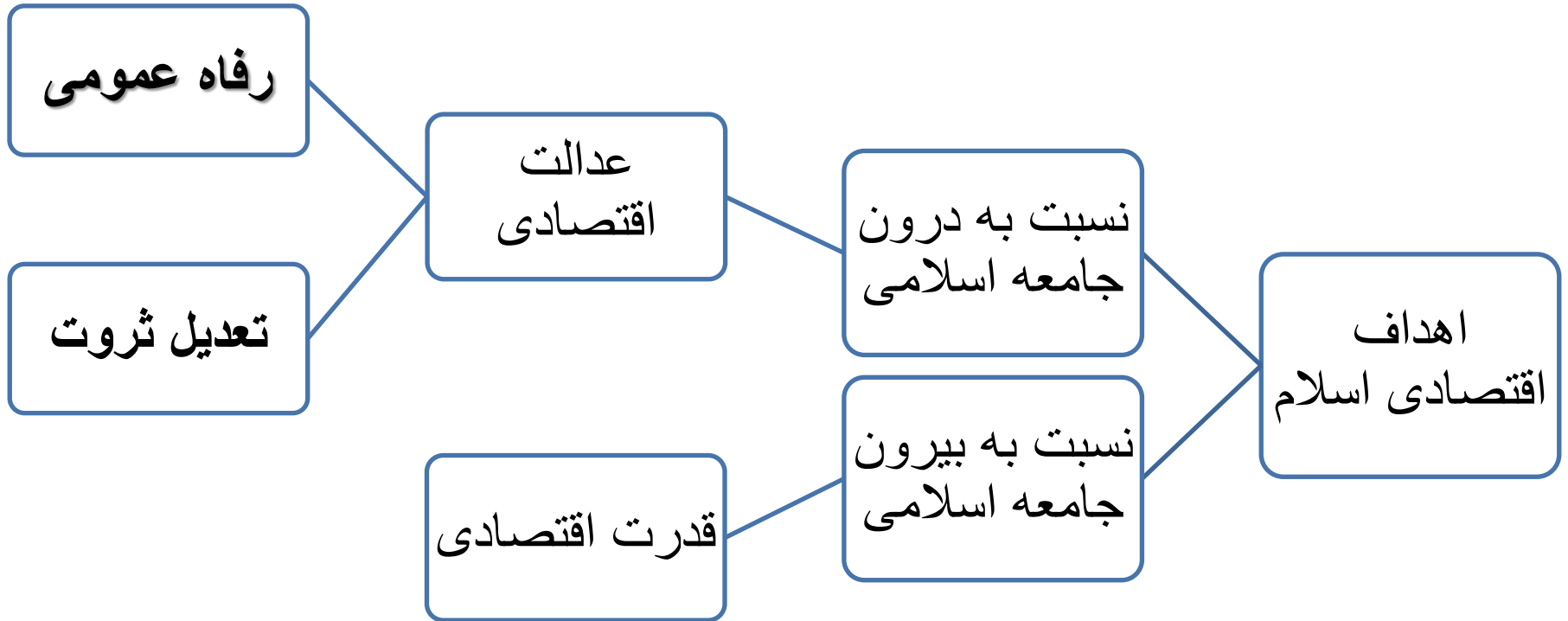
# ١. عدالت اقتصادي



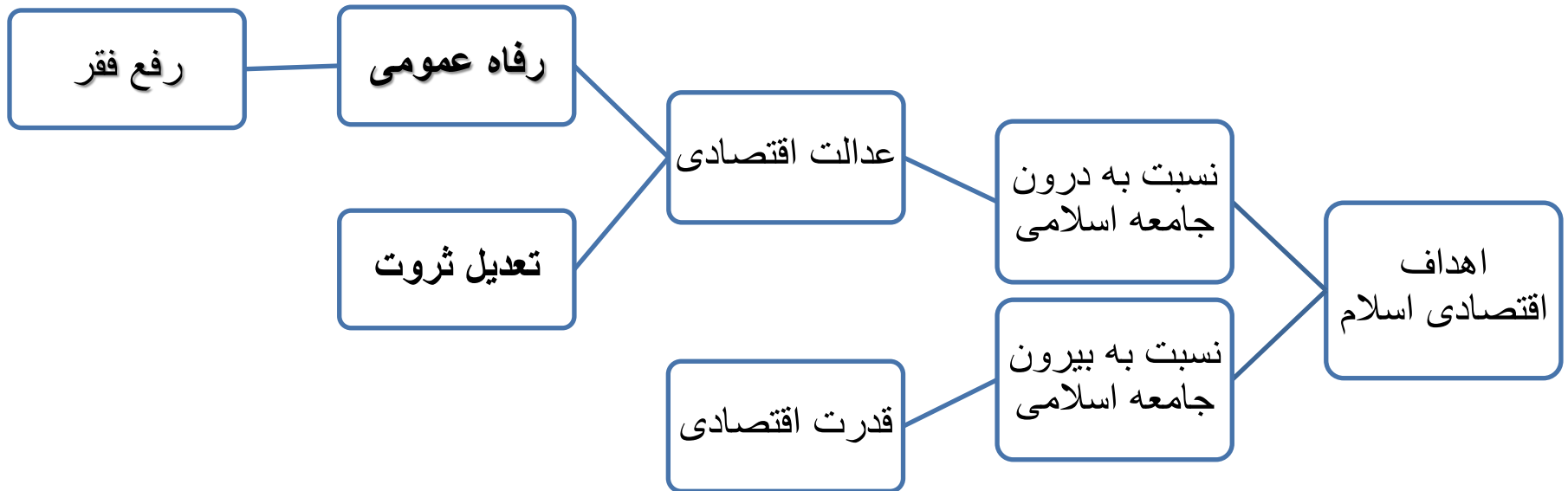
# ١. عدالت اقتصادي



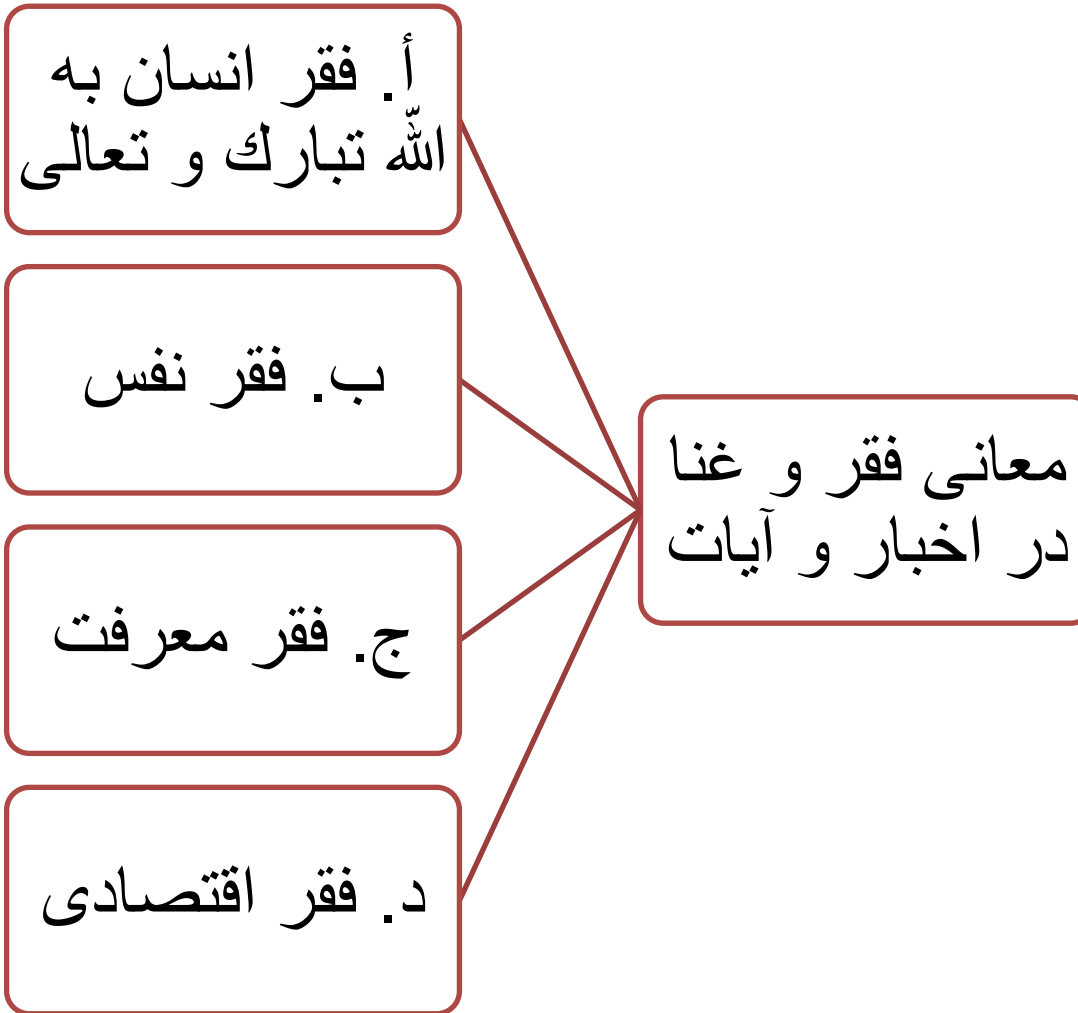
# توسعه یافتگی اقتصادی



# توسعه یافتگی اقتصادی



## عناصر عدالت اقتصادی

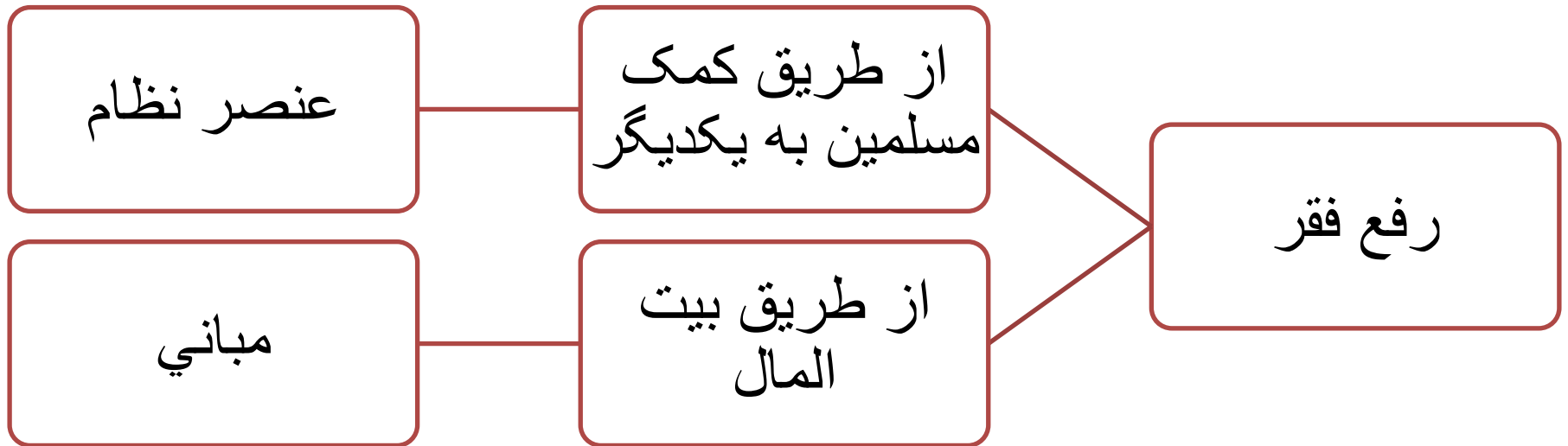




از طریق کمک  
مسلمین به یکدیگر

از طریق بیت  
المال

رفع فقر



از طریق کمک  
مسلمین به یکدیگر

از طریق بیت  
المال

رفع فقر

## ١. عدالت اقتصادى

- الأساس الثانى للضمان الاجتماعى:
- ولكنّ الدولة لا تستمدّ مبررات الضمان الاجتماعى الذى تمارسه من مبدأ التكافل العامّ فحسب، بل قد يمكن إبراز أساس آخر للضمان الاجتماعى كما عرفنا سابقاً، وهو حقّ الجماعة فى مصادر الثروة. وعلى أساس هذا الحقّ تكون الدولة مسؤولة بصورة مباشرة عن ضمان معيشة المعوزين والعاجزين، بقطع النظر عن الكفالة الواجبة على أفراد المسلمين أنفسهم.

## ١. عدالت اقتصادي

- وسوف نتحدث أولاً عن هذه المسؤولية المباشرة للضمان وحدودها وفقاً لنصوصها التشريعية، ثمّ عن الأساس النظري الذي تركز عليه فكرة هذا الضمان، وهو حق الجماعة في ثروات الطبيعة.

## ١. عدالت اقتصادى

- أمّا عن المسؤولية المباشرة للضمان: فإنّ حدود هذه المسؤولية تختلف عن حدود الضمان الذى تمارسه الدولة على أساس مبدأ التكافل العامّ، فإنّ هذه المسؤولية لا تفرض على الدولة ضمان الفرد فى حدود حاجاته الحياتية فحسب، بل تفرض عليها أن تضمن للفرد مستوى الكفاية من المعيشة الذى يحياه أفراد المجتمع الإسلامى؛ لأنّ ضمان الدولة هنا ضمان إعالة، وإعالة الفرد هى القيام بمعيشته وإمداده بكفايته.

## ١. عدالت اقتصادى

- والكفاية من المفاهيم المرنة التي يتسع مضمونها كلما ازدادت الحياة العامة في المجتمع الإسلامي يسراً ورخاءاً.
- وعلى هذا الأساس يجب على الدولة أن تشبع الحاجات الأساسية للفرد من غذاء ومسكن ولباس، وأن يكون إشباعها لهذه الحاجات من الناحية النوعية والكمية في مستوى الكفاية بالنسبة إلى ظروف المجتمع الإسلامي.
- كما يجب على الدولة إشباع غير الحاجات الأساسية من سائر الحاجات التي تدخل في مفهوم المجتمع الإسلامي عن الكفاية تبعاً لمدى ارتفاع مستوى المعيشة فيه.

## ١. عدالت اقتصادى

- والنصوص التشريعية التي تدلّ على المسؤولية المباشرة للدولة في الضمان الاجتماعي واضحة كلّ الوضوح في التأكيد على هذه المسؤولية، وعلى أنّ الضمان هنا ضمان إعالة، أي ضمان مستوى الكفاية من المعيشة.



## ١. عدالت اقتصادی

- ففی الحدیث عن الإمام جعفر علیه السلام: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقول في خطبته: مَنْ ترك ضياعه فعلىَّ ضياعه، ومن ترك ديناً فعلىَّ دينه، ومن ترك ماله فأكله» «١».

(١) وسائل الشيعة ١٨: ٣٣٧، الباب ٩ من أبواب الدين والقروض، الحديث ٥

## ١. عدالت اقتصادی

- وفي حديثٍ آخر: أَنَّ الإمام موسى بن جعفر عليه السلام قال - محددًا ما للإمام وما عليه - : «إِنَّهُ وَارِثٌ مِنْ لَّا وَارِثٌ لَهُ، وَيَعُولٌ مِنْ لَّا حِيلَةٌ لَهُ» «٢».

- (٢) المصدر السابق ٩: ٥٢٤، الباب الأوّل من أبواب الأنفال، الحديث ٤

## ١. عدالت اقتصادی

• وفي خبر موسى بن بكر: أن الإمام موسى عليه السلام قال له: «من طلب هذا الرزق من حله ليعود به على نفسه وعياله كان كالمجاهد في سبيل الله، فإن غلب عليه فليستدِن على الله وعلى رسوله ما يقوت به عياله، فإن مات ولم يقضه كان على الإمام قضاؤه، فإن لم يقضه كان عليه وزره. إن الله عز وجل يقول: «إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا...» «٣»، فهو فقير مسكين مغرم» «٤» «٥».

• (٣) سورة التوبة: ٦٠

• (٤) الفروع من الكافي ٥: ٩٣، باب الدين، الحديث ٣

## ١. عدالت اقتصادی

• ٢٣٧٩٥ - ٢ - «٧» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيٍّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ مُوسَى بْنِ بَكْرٍ قَالَ: قَالَ لِي أَبُو الْحَسَنِ عَ مَنْ طَلَبَ هَذَا الرِّزْقَ مِنْ جِلِّهِ - لِيَعُودَ بِهِ عَلَيَّ نَفْسِهِ وَ عِيَالِهِ - كَانَ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ - فَإِنْ غَلِبَ عَلَيْهِ - فَلَيْسْتَدِينُ عَلَيَّ اللَّهُ وَ عَلَيَّ رَسُولُهُ صِ مَا يَقُوتُ بِهِ عِيَالَهُ - فَإِنْ مَاتَ وَ لَمْ يَقْضِهِ كَانَ عَلَيَّ الْإِمَامَ قِضَاؤُهُ - فَإِنْ لَمْ يَقْضِهِ كَانَ عَلَيْهِ وَزْرُهُ - إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَ جَلَّ يَقُولُ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ - وَ الْمَسْكِينِ الْإِكْبَانِ وَ الْعَامِلِينَ عَلَيْهِ ١٠ إِلَى قَوْلِهِ وَ الْغَارِمِينَ «١» - فَهُوَ فَقِيرٌ مِسْكِينٌ مُغْرَمٌ.

• (٧) - الكافي ٥ - ٩٣ - ٣، و أورد صدره في الحديث ٢ من الباب ٢ من هذه الأبواب، و في الحديث ٤ من الباب ٤ من أبواب مقدمات التجارة، و ذيله في الحديث ٤ من الباب ٤٦ من أبواب المستحقين للزكاة.

## ١. عدالت اقتصادى

- (٥) واستشهاد الإمام بهذه الآية الكريمة لا يعنى حصر مسؤوليَّة وليّ الأمر فى الإعالة والإنفاق بمورد معيّن من موارد بيت المال وهو الزكاة؛ وذلك لأنّ الآية لا تختصّ بالزكاة، وإنما هى تقرّر حكماً عاماً فى الصدقة بجميع أقسامها، فتشمل المال الذى تدفعه الدولة إلى العاجز والمعوز؛ لأنّه ضرب من الصدقة أيضاً.

## ١. عدالت اقتصادى

- أضف إلى هذا: أنّ ولىّ الأمر لا يجب عليه بسط الزكاة وتقسيمها على الأصناف الثمانية المذكورة فى الآيه، بل يجوز له إنفاقها على بعض تلك الأصناف (لاحظ الروضة البهية فى شرح اللمعة الدمشقية ١: ٣٥٨)،
- مع أنّ النصّ فى حديث موسى بن بكر يؤكّد: أنّ ولىّ الأمر إذا لم يقض دين الرجل كان عليه وزره، وليس هذا إلّالمسؤولية خاصة للدولة فى الضمان. (المؤلف قدس سره)

## ١. عدالت اقتصادى

- وجاء فى كتاب الإمام علىّ عليه السلام إلى واليه على مصر: «ثمّ الله الله فى الطبقة السفلى من الذين لا حيلة لهم من المساكين والمحتاجين، وأهل البؤس والزمنى، فإن فى هذه الطبقة قانعا ومعترا. واحفظ لله ما استحفظك من حقه فيهم، واجعل لهم قسما من بيت مالك، وقسما من غلات صوافى الإسلام فى كل بلد، فإن للأقصى منهم مثل الذى للأدنى، وكل قد استرعيت حقه فلا يشغلنك عنهم بطر، فإنك لا تعذر بتضييعك التافه لإحكام الكثير المهم، فلا تشخص همك عنهم، ولا تصعّر خدك لهم.

## ١. عدالت اقتصادى

• وتفقد أمور من لا يصل إليك منهم، ممن تقتحمه العيون، وتحقره الرجال، ففرغ لاولئك ثقتك من أهل الخشية والتواضع، فليرفع إليك أمورهم، ثم اعمل فيهم بالإعذار إلى الله يوم تلقاه، فإن هؤلاء من بين الرعية أحوج إلى الإنصاف من غيرهم. وكل فاعذر إلى الله فى تأدية حقه إليه. وتعهد أهل اليتيم، وذوى الرقة فى السن ممن لا حيلة له ولا ينصب للمسألة نفسه» «١».

• (١) نهج البلاغة: ٤٣٨ - ٤٣٩





موسسه  
و حکمت  
و عفت  
عالمی